

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحد الأدنى للأجور الذي تراه الجمهورية العلمانية التركية مناسباً لموظفيها:
هو ٣٠٤ ليرة تركية جديدة، أي أقل من حد الفقر !!

(مترجمة)

استكملت "لجنة تحديد قيمة الأجر الأدنى" أعمالها المضنية(!) وعقب ذلك أعلن وزير العمل والأمن الاجتماعي أن الحد الأدنى المناسب للأجور خلال عام ٢٠٠٧ هو على النحو التالي: للأشهر الستة الأولى (٤٠٣،٠٣) ليرة تركية جديدة (أي ما يعادل \$٢٨٣)، وللأشهر الستة الأخيرة (٤١٩،١٥) ليرة تركية جديدة (أي ما يعادل \$٢٩٤).

وهذا الإعلان ظهر للعيان مجدداً أن الجمهورية العلمانية (اللادينية) لا تعير شعبها مثقال ذرة من قيمة، بل وتستعبدهم في الأعمال وترغمهم على ضنك العيش والفقر. وفي الوقت الذي يتبح فيه النظام العلماني (اللاديني) كافة الفرص الممكنة للشركات الرأسمالية لتزداد غنى فوق غناها، يستغل شعبنا ويتركه عرضة للفقر والجوع.

كلنا يعلم أن من الاستحالات بمكان العيش بهذا الحد الأدنى للأجور الذي توصلت إليه اللجنة العتيدة! وعليه فقد بات واضحًا للعيان لحساب من يعمل هؤلاء السياسيون الذين يرون أن مقدار الأجر هذا، المثير للسخرية، هو أجر مناسب لموظفي الدولة؟ إنهم لا يعملون لشعبهم الذي لا يذكرونه إلا في أوقات الانتخابات بل يعملون لحساب أسيادهم الرأسماليين المستعمررين. وهذا الواقع تم اكتشافه من خلال الأرقام أيضاً، حيث قامت دائرة الإحصاءات التركية (TÜİK) بتحديد قيمة الحد الأدنى لاحتياج عائلة تتكون من أربعة أفراد بـ ٤٨٧ ليرة تركية جديدة (أي ما يعادل \$٣٤١) لعام ٢٠٠٦، وقيمة ١٩٠ ليرة تركية جديدة (أي ما يعادل \$١٣٣) حدًا للفقر. إن مما هو معلوم للجميع أن هذه الأرقام لا تُظهر الحقيقة بل هي لإظهار اللون زاهيًا للحيلولة دون انفجار المجتمع. لذا بات واجبًا علينا إلظهار الأمر على حقيقته أن ننظر في إحصائيات أخرى صادرة عن جهات محايدة.

وفقاً لما ورد في دراسة الحد الأدنى للأجور، والحد الأدنى للفقر التي أجرتها نقابة العمال العامين في تركيا (Kamu-Sen) وفقاً للمقاييس الصادرة عن لجنة الإحصاءات التركية الرسمية فقد تبين أن قيمة الحد الأدنى لاحتياج عائلة تتكون من أربعة أفراد بـ ٢٠٨٦ ليرة تركية جديدة (أي ما يعادل \$١٤٦٤) لعام ٢٠٠٦، وقيمة ٨٠٠ ليرة تركية جديدة (أي ما يعادل \$٥٦١) هي حد الفقر. ولنكون أكثر حياديًّا فسنأخذ الوسط الحسابي بين هاتين اللجيتين (لجنة الإحصاءات التركية، ولجنة نقابة العمال)، وبناءً عليه نجد أن قيمة الحد الأدنى لاحتياج العائلة المذكورة هو $(487 + 2086) \div 2 = 1286$ ليرة تركية جديدة (أي ما يعادل \$٩٠٣)، وبالطريقة نفسها نجد أن حد الفقر هو عند قيمة ٤٩٥ ليرة تركية جديدة (أي ما يعادل \$٣٤٧).

نعم إن حد الفقر وفقاً للإحصائيات المعولية قيمته ٤٩٥ ليرة تركية جديدة (أي ما يعادل \$٣٤٧) في حين أن قيمة الحد الأدنى للأجر الذي حددها الجمهورية العلمانية (اللادينية) هو ٣٠٤ ليرة تركية جديدة (أي ما يعادل \$٢٨٣). وهذا يعني أن الجمهورية العلمانية (اللادينية) لا تقيم وزناً للناس بل تتنقص إيقار الشعب لكي يصل ليه

بنهاره ليحصل على قوت يومه وبالتالي يبقى مشغولاً بهمه فلا يلتفت إلى فساد وإفساد حكام الجمهورية العلمانية. وهذا ما هو مشاهد محسوس، فإن أكثر من ثلث الشعب، وبعبارة أخرى واحد من بين كل ثلاثة أشخاص، يعيشون تحت الحد الأدنى، أي أن واحد من كل ثلاثة أشخاص لا يمكنه سد احتياجاته الأساسية من مسكن وملبس وتعلم وتطبيب.

فما الذي يفعله حكام الجمهورية العلمانية (اللادينية) الخونة في الوقت الذي يعيش فيه شعبهم بهذا الوضع المهنئ المتدين؟ إنهم يتحينون الفرص للاستهزاء بدين شعبهم.. إنهم يبحثون عن الأجواء المواتية للسخرية من خمار المسلمين.. إنهم يتآمرون على أبناء المسلمين من حملة الدعوة الإسلامية لترجمتهم في غياب السجون.. إنهم يصافحون الكفار المستعمرين الملطخة أيديهم بدماء المسلمين.. إنهم يصمون آذانهم عن سماع استغاثات إخوانهم المسلمين.. إنهم يغضون أبصارهم عن رؤية آلام وتأوهات المسلمين..

في إخواننا المسلمين؛

إلى متى ستتصرون على هذه الحياة (الدونية) التي ترى الجمهورية العلمانية (اللادينية) أنكم لا تستحقون أكثر منها؟! أم أنكم لم تتوقوا إلى خلفائكم من أمثال أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وعبد العزيز والمعتصم الذين حملوا الأرزاق على ظهورهم ليلاً ليوزعوها علىأطفال المسلمين الجياع، والذين حركوا الجيوش المجنحة ردأ على اسغاثة امرأة وصلت إلى مسامعهم من أرض الروم؟
إننا نجدد دعوتنا إليكم:

أن لا تلتفتوا للحكام الخونة القابعين فوق رؤوسكم واعملوا مع حزب التحرير / ولاية تركيا لإنهاء الانحطاط والجهل والذل والهوان والاستعمار بإقامة دولة الخلافة الراشدة الثانية لتكونوا شركاء في ذلك الخير.

((اللَّهُ الْأَكْبَرُ مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ وَيَوْمَنِدِ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ بِنَصْرِ اللَّهِ يَنْصُرُ مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ))

حزب التحرير

ولاية تركيا

في ٠٨ ذو الحجة ١٤٢٧ هـ

الموافق ٢٨ كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٦ م